النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٠ / سبتمبر-اكتوبر ٢٠٢٣

العالم مضطرب...

المحتويات

- **الافتتاحية : العالم مضطرب.** الصفحة ١
- **افطار عمل مع سعادة سفير ليبيا الجديد في باريس.** الصفحة ٢-٥
- **اعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ٦-١٤
- **الخطة الفرنسية لتنمية الصادرات.** الصفحة ٧
- **تطور الصادرات الفرنسية الى الدول العربية.** الصفحة ٨
- **آفاق النمو في العالم العربي.** الصفحة ٩
- **اخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج.** الصفحة ١٠-١١
- **اخبار اقتصادية متنوعة من دول المغرب والمشرق.** الصفحة ١٢-١٣

مع انتهاء العطل الصيفية وعودة كل منا إلى اعماله وأشغاله، كنت أخبر باستمرار وانتظام زائريني ومحاوريني كم أجد مسار عالمنا مضطربًا، وأشير إلى صعوبة التنبؤ بمسار الاحداث والتحولات بشكل عام، وأقول لهم أنني لا أتوقف أبدًا عن التساؤل كيف ستنتهي بنا الأمور.

كنت أشير في كلماتي بالطبع الى الصراع الدائر في أوكرانيا، وإلى توسع مجموعة البريكس بعض انضمام إليها عدد جديد من الدول في نهاية شهر أغسطس الماضي، وكنت أشير أيضًا إلى المناقشات الحادة، لكي لا استعمل بدلاً عن هذه العبارة، حالة الاثارة والغليان، الذي شاهدناها في بعض الدول الأوروبية وحتى في فرنسا أيضاً، عند طرح بعض المواضيع الهامة كالاحتباس الحراري والتغيّر المناخي وما يمكن أن يكون لهما من الأثر على مستقبل العالم، او المواضيع الاخرى التي تتعلق بالنقص الذي نراه في بعض المنتجات الاساسية الضرورية كالأدوية، او مشاكل مكافحة التضخم، ومستقبل الطاقة، أو حتى المسائل الاجتماعية الكبرى، كمشاكل الهجرة أو انهاء الحياة...

وكان كلامي على العموم بسيطاً نسبياً : " العالم في حالة اضطراب وفي حالة من الغليان ويتخبط في كل الاتجاهات؛ اختلت معها جميع التوازنات الجيواستراتيجية والجيوسياسية ؛ فرنسا مضطربة؛ ونأمل أن يؤدي كل هذا إلى التوصل لايجاد حلول تسمح لنا بمواصلة التقدم ومتابعة التطور. "

وأطل علينا شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي، بمفاجآت مأساوية، وحمل معه تطورات جديدة وتحولات دراماتيكية، من خلال أحداث مأسوية لا توصف.

العالم مضطرب...وأصعب شيء الآن أمامنا يتمثل في محاولة فهم، بشكل عاقل وراشد، إلى أين يمكن أن تقود بنا كل هذه الأحداث.

لم تعد نهاية العام بعيدة لدرجة أننا بالفعل، كما كانت الحال بالنسبة لاجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في مدينة مراكش، في المغرب، بدأنا نحن ايضاً، الاهتمام بالآفاق المرتقبة في العالم في العام ٢٠٢٤.

الأمور ليست بديهية بالطبع. ولكن علينا الالتزام والتأقلم معها، لأنني على قناعة بأن كل منا، على مستوى الأفراد، والشركات، والمؤسسات، لا يمكن أن يكون له دور أكثر فعالية وفائدة سوى من خلال الاستمرار في القيام بمهمته، وبمسؤوليته ورسالته.

قد يبدو هذا موقفًا خفيفًا. ولكنه يسمح لنا، كما آمل، بالحفاظ على قيمنا.

فانسان رينا

فضة	ذهب	استراتيجي	شركائنا في العام ٢٠٢٣
Cabinet MERLIN Groupe MERLIN	antea group	transdev the mobility company	VEOLIA

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

" حان الوقت للشركات الفرنسية لكي ترسخ أعمالها في ليبيا "

يبدو أن ليبيا التي تعاني منذ عام ٢٠١١ من الحرب الأهلية والاضطرابات الأمنية والسياسية، بدأت تسير بخطوات متينة على طريق الأمن والسلام والاستقرار. ففي الاجتماع الأخير للجنة مجلس الأمن، الذي عقد في شهر سبتمبر الماضي، أعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته المفاوضات تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بليبيا، ودعا الممثل الخاص للأمين العام مختلف أطراف الصراع على متابعة العمل لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات الوطنية في أسرع وقت ممكن لإخراج البلاد بشكل نهائي من الحالة التي تتخبط فيها. من ناحية أخرى، أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي، في شهر أغسطس الماضي، الانتهاء من إعادة توحيد البنك كمؤسسة سيادية. وأخيرًا، بعد توقف دام ١٠ سنوات، نشر صندوق النقد الدولي، في يونيو ٢٠٢٣، تقييمه الأول للوضع الاقتصادي في ليبيا حيث تتوقع المؤسسة المالية في تقريرها نمواً للاقتصاد بنسبة ١٨,٨ بالمئة هذا العام وتقدر احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية بقيمة ٨٢ مليار دولار، أي ٢٠٠ بالمئة الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير المراقبون إلى ديناميكية جديدة على الساحة الليبية بإمكانها أن تفتح أفقاً جديدة من الاستقرار والتنمية وفرصاً جديدة أمام الشركات الأجنبية لتوسيع مجالاتها الاستثمارية وتعزيز نموها واكتساب حصصاً في السوق الليبي والتمركز فيه. وبالطبع الشركات الفرنسية في طليعة المؤسسات التي بإمكانها الاستفادة من هذه الأجواء الجديدة على الساحة الليبية. ولمواكبة هذه الديناميكية، قامت غرفة التجارة العربية الفرنسية في باريس بدعوة سعادة سفير ليبيا الجديد في فرنسا، السيد خالد كاجيجي، في ٢٥ أكتوبر، إلى إفطار عمل حول موضوع ـ حان الوقت للشركات الفرنسية لترسيخ وتوسيع أعمالها في ليبيا ـ ناشد خلاله الشركات الفرنسية وطلب منهم الاستثمار في ليبا واستغلال الفرص قبل ان يغتنمها الاخرون .

افتتح السيد فانسان رينا، رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، أعمال هذا الاجتماع بكلمة ترحيب شكر فيها جميع المشاركين بهذا اللقاء مع سعادة سفير ليبيا لدى فرنسا، السيد خالد كاجيجي، بهدف استعراض المعطيات الاقتصادية الجديدة في ليبيا وعرض خطة التنمية فيها والاستثمارات الواعدة التي يمكن للشركات الفرنسية أن تحققها. وتكلم السيد فانسان رينا عن المسار المهني الاستثنائي لضيفه، الذي امضى قسماً كبيراً منه داخل المؤسسات والهيئات المالية الخاصة، من بينها المؤسسة العربية المصرفية، في البحرين، والأردن، ومصر، ثم في لندن ضمن مجموعة بارتر كابيتال، كرئيس لمجلس الإدارة فيها، قبل أن يلتحق بالبنك التجاري العربي البريطاني ثم هيئة الاستثمار الليبية. وقال السيد فانسان رينا لضيفه : " هذا المسار الغني أتاح لكم فرصة فهم وإدراك جميع متطلبات القطاع الخاص " .

وفي معرض حديثه عن ليبيا، استعرض رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية بعض صفحات تاريخ هذا البلد العريق الذي يعود إلى العصور اليونانية ثم الرومانية، فضلاً عن تاريخه المعاصر الذي تعرض غالباً وسائل الإعلام مسار أحداثه. وتساءل رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية من يعرف ليبيا حقاً ؟ ومن يستطيع وصف الإمكانات الاقتصادية الهائلة فيها منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٥١، واكتشاف النفط فيها عام ١٩٥٦، باستثناء عدد قليل من الخبراء، وخلص إلى القول أن هذا النقص في المعرفة يشكل عائقا أمام المبادلات التجارية بين فرنسا وليبيا، وعائقا أمام تطور الوجود الفرنسي فيها. وشدد السيد فانسان رينا على أن إمكانات ليبيا الهائلة واحتياجاتها الكبيرة والكثيرة يجب أن " تشجع الشركات والمؤسسات الفرنسية على النظر إلى هذا البلد باهتمام اكبر وبشكل جديد ومتجدد ".

وتناول السيد فانسان رينا الحديث عن المبادلات التجارية بين فرنسا وليبيا، وأشار أن العلاقات التجارية بين البلدين استمرت في التدهور على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية وقال " لقد انتقلت فرنسا من موقعها كالشريك التجاري الثالث لليبيا في عام ٢٠١٠ إلى المركز الثامن في ٢٠٢٢، في حين أصبحت الصين المورد الأول لها في عام ٢٠١٩، تليها تركيا والإمارات العربية المتحدة "، وأضاف يجب تغيير هذه المعادلة وعكس وتحويل اتجاهها، وكذلك فيما يتعلق بالاستثمارات، خاصة في القطاعات غير النفطية.

لكنه أشار أن الصادرات الفرنسية إلى ليبيا زادت بنسبة ٢٤,٥ ٪ خلال عام ٢٠٢٢، مدفوعة بزيادة حادة في صادرات المنتجات النفطية المكررة والمنتجات الغذائية والزراعية والمنتجات الصيدلانية والمعدات الميكانيكية

والمعدات الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر والمواد الكيميائية وكذلك بالنسبة للعطور ومستحضرات التجميل. وأضاف " هذا الاتجاه يجب تعزيزه وتوسيع نطاقه وتطويره في مجالات أخرى، لاسيما في مجال الصحة والبنية التحتية والتدريب والأغذية الزراعية وغيرها ".

وبدوره شكر سعادة السفير الليبي رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية على دعوته لهذا اللقاء وحسن استقباله وكذلك جميع المشاركين في إفطار العمل هذا وعلى وجه الخصوص سعادة سفير المملكة العربية السعودية وممثل جامعة الدول العربية.

وعرض سعادة السفير الليبي محاور مداخلته قائلاً " أود في البداية أن أعرض لكم نقاط القوة للاقتصاد الليبي وتحديات التنمية التي تواجهها البلاد قبل أن أناقش معكم الفرص المختلفة التي يمكن أن تعزز التعاون، وتحسن مستوى التجارة بين فرنسا وليبيا على المستويين التجاري والاستثماري ". وأشار بان ليبيا بحاجة ملحة لإعادة بناء وتحديث بنيتها التحتية التي دمرتها الحرب الأهلية لكنها تفتقد لبعض الخبرات والاختصاصات بينما تتمتع الشركات الفرنسية بالخبرات والتكنولوجيا الحديثة المتطورة ويمكنها تلبية احتياجات ليبيا ومتطلباتها. ودعا الشركات الفرنسية إلى المزيد من الاهتمام بإمكانيات واحتياجات البلاد والى إلقاء نظرة جديدة على ليبيا.

إنتقلت فرنسا من الشريك التجاري الثالث لليبيا في عام ٢٠١٠، حيث كانت التجارة تمثل ٩,٧ بالمئة من التجارة الليبية، إلى المركز الثامن في عام ٢٠٢٢ ، أو ٣ بالمئة من التجارة الليبية، وتدهور مخزون الاستثمارات الفرنسية في ليبيا من ٤١٤ مليون يورو عام ٢٠١١، أي ما يعادل ثلث الاستثمارات الأجنبية الخارجية في ليبيا، إلى ٢٥٤ مليون يورو عام ٢٠٢٢.

وقبل البدء بعرض محاور مداخلته قدم سعادة السفير كاجيجي لمحة موجزة عن الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين فرنسا وليبيا، وأشار إلى أن فرنسا انتقلت من كونها الشريك التجاري الثالث لليبيا في عام ٢٠١٠، حيث كانت التجارة تمثل ٩,٧٪ من التجارة الليبية، إلى المركز الثامن في عام ٢٠٢٢، أو ٣٪ من التجارة الليبية وأضاف، خلال هذه الفترة انخفضت الصادرات الفرنسية إلى ليبيا من ٢٣٣ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٢٢، وكذلك انخفضت أيضاً الواردات الفرنسية من ليبيا خلال نفس الفترة من ٢,٦ مليار دولار إلى ٢,١ مليار دولار كما أشار إلى تدهور مخزون الاستثمارات الفرنسية في ليبيا من ٤١٤ مليون يورو عام ٢٠١١، أي ما يعادل ثلث الاستثمارات الأجنبية الخارجية في ليبيا، إلى ٢٥٤ مليون يورو عام ٢٠٢٢.

وتساءل سعادة السفير عن أسباب هذا التراجع، وأشار في محاولة لتعليله، بشكل خاص إلى الصعوبات المرتبطة بالحصول على تأشيرات الدخول إلى فرنسا، وانخفاض وتيرة الاتصالات الجوية بين البلدين، وحاجة قادة أرباب العمل والمستثمرين في فرنسا إلى إتباع نهج جديد أفضل لمقاربة السوق الليبية، وأشار أن " الإجابة على كل هذه الأسئلة تسمح لنا بدراسة آفاق المبادلات التجارية بين فرنسا وليبيا بشكل أفضل وعلى رفع مستوياته ". وأكد السيد كاجيجي أنه سيعمل مع كامل فريقه لمعالجة هذا الوضع والعمل على تطوير العلاقات التجارية من خلال زيادة الإجراءات الإعلامية الموجهة للشركات الفرنسية حول العروض الليبية في مختلف قطاعات الاقتصاد وتعزيز الدعم لمشاريعهم الاستثمارية.

وفي معرض الحديث عن إمكانات ليبيا، أشار سعادة السفير أن بلاده غنية بالمواد الهيدروكربونية وتمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا وقال بان استغلال هذه الثروة يشكل المصدر الرئيسي لدخل البلاد، حيث تمثل الثروة النفطية حوالي ٩٥٪ من الصادرات والإيرادات العامة وتساهم بما يصل إلى ٦٠٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف بان الاعتماد على الهيدروكربونات يضعف الاقتصاد ويجعله عرضة للصدمات الخارجية ويجعل التنمية مرهونة بالإنتاج وبأسعار السوق لهذه السلعة. وأكد على رغبة ليبيا في تحديث وتنويع اقتصادها من خلال خطة - رؤية ٢٠٤٠ - لجعله أقل اعتماداً على النفط من خلال تطوير القطاع الخاص حتى يقوم بدوره على أكمل وجه في دفع عجلة الاقتصاد وعلى تحفيز عمله في خلق القدرات والثروات وفرص العمل للأجيال القادمة.

لكنه أشار انه على الرغم من العقبات التي تواجه هذا القطاع، والتي ترتبط بشكل أساسي بالهيمنة القوية للشركات العامة، فضلا عن عدم الوضوح في السياسات الاقتصادية المتبعة، وسوء الإدارة، والبيروقراطية، والنقص في التمويل، وضعف المهارات وافتقار البنية التحتية، أكد السفير الليبي أن أداء القطاع الخاص جيد إلى حد ما، إذ يساهم اليوم بنفس مستوى القطاع العام

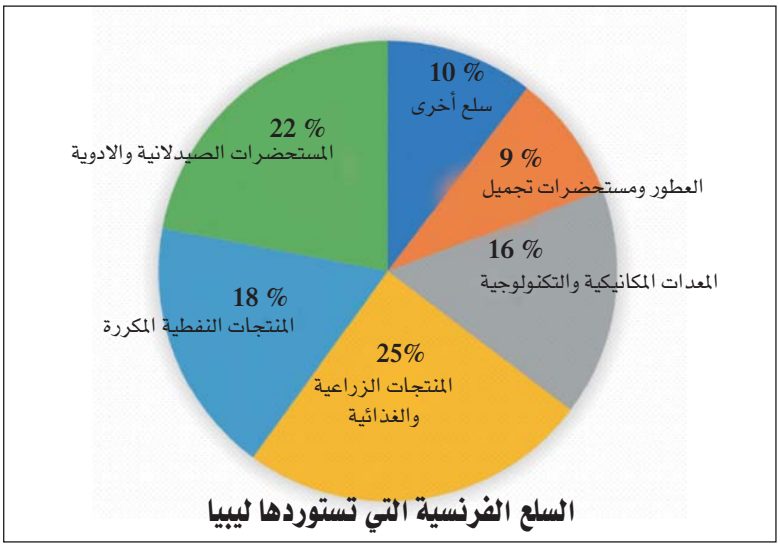

السلع الفرنسية التي تستوردها ليبيا

في إنتاج ثروات البلاد غير النفطية. وأشار في هذا الصدد أن مساهمات القطاع الخاص الليبي ارتفعت من ٤٠,٦ مليون دينار ليبي عام ٢٠١٩ إلى ٥٣,٩ مليون دينار ليبي عام ٢٠٢٢، أي ما يعادل مساهمات القطاع العام وأضاف: " مع ذلك، لا تزال هناك إمكانات هائلة لتنمية هذا القطاع حتى يتمكن القيام بدوره بشكل افضل على قيادة النشاط الاقتصادي " . وأشار السيد كاجيجي ان أنشاء الهيئة الليبية للشراكة بين القطاعين العام والخاص مؤخرًا، وهي احد أكبر صناديق التنمية والاستثمار في ليبيا، تهدف إلى تعزيز الاستثمار النشط والى تحسين فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية مشاريع البنية التحتية في ليبيا.

وفي معرض الحديث عن فرص الاستثمار للشركات الفرنسية في ليبيا، أشار سعادة السفير الليبي إلى العديد من القطاعات التي توجد فيها فرص أكيدة واعدة. وتحدث عن الفرص في القطاع الزراعي، وهو ثاني أكبر قطاع في البلاد، رغم صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتواجدها المحصور في المناطق الخضراء في الشمال، وقال أن القدرات الإنتاجية لهذا القطاع لا تزال محدودة، مما يدفع البلاد إلى استيراد جزء كبير من الاحتياجات الاستهلاكية، خاصة القمح الضروري لصنع الخبز والكسكسى والمعكرون. وأشار ان ليبيا تسعى إلى زيادة إنتاجها من هذه السلعة الإستراتيجية لتقليل اعتمادها على الواردات وخلق احتياطي استراتيجي، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الحليب ومنتجات الألبان، الذي من المتوقع أن يزيد استهلاك سوقها بشكل كبير، وأشار إن معظم المنتجات مستوردة وتسعى ليبيا إلى زيادة قدراتها الإنتاجية في هذا المجال. كما يشمل القطاع الزراعي أيضًا صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهما قطاعان محتملان للتنمية. وأخيرا وليس آخرا، تحدث سعادة السفير عن إنتاج زيت الزيتون الذي يتم تصديره حاليا إلى تونس حيث يتم خلطه بالزيت المحلي ومن ثم إعادة تصديره إلى أوروبا تحت اسماء الزيت التونسي.

قطاع الأعمال الآخر حيث فرص الاستثمار كبيرة ومغرية وواعدة هو قطاع الصحة، حيث ان ليبيا بحاجة ماسة لتحديث جميع مرافق الصحة العامة الحالية من خلال الاستثمار في معدات طبية أفضل وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية. تحديث مرافق الصحة يتضمن بناء المستشفيات والمختبرات، وتصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، وتوفير التدريب والتعليم المتخصص، علاوة على تحديث البنية التحتية القائمة وإحياء النشاط في مراكز معينة، أبرزها مصانع الأدوية الحكومية - المايا وربطة -.

وفي مجال الطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة، ترغب ليبيا حاليا في استخدام مواردها من الطاقة المتجددة لتقليل اعتمادها على إيراداتها النفطية والغازية، وفي هذا الصدد، تخطط البلاد لتطوير إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وهما مجالان تعتبر الاستثمارات فيهما مربحة للغاية، حيث تستطيع ليبيا بيع فائض الطاقة المنتجة في السوق الأوروبية.

المشاريع الاستثمارية التي تدخل في نطاق قانون الاستثمارات الأجنبية رقم ٩ يمكنها الاستفادة من عدة امتيازات، أبرزها الإعفاءات من الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد وغيرها من الضرائب المماثلة على الآلات والمعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ المشروع. كما يمنح القانون الجديد إعفاءات من بعض الرسوم والضرائب على الأرباح لمدة ٥ سنوات.

وعلاوة على ذلك، تعتزم الدولة أيضًا تطوير صناعاتها التحويلية، في مجالات الأسمنت، ومواد البناء، وصناعة الصلب، والمواد الصحية، والصناعات الكهربائية، والغذائية، والميكانيكية والكيميائية، والآلات والمعدات، دون أن ننسى الأدوات المنزلية واللوازم المدرسية والبلاستيك، والجلود والأعلاف ومعدات الصيد البحري وإعادة تدوير النفايات. وفي قطاع السياحة تعتزم ليبيا إبراز آثارها اليونانية والرومانية وتطوير هذا القطاع من خلال إنشاء المرافق السياحية المناسبة من فنادق ومنتجعات وقرى سياحية. وأخيرا في قطاع التعليم والتدريب، تعاني ليبيا من نقص في كافة الهياكل تقريبا، وبالتالي تسعى إلى إنشاء الجامعات، والمعاهد العليا، ومراكز التدريب، والمدارس والمعاهد الدولية، وأنشطة التدريب والتعليم والبحث العلمي.

ومن أجل تنفيذ كل هذه المشاريع التنموية وتحديث بنيتها التحتية، تعتزم ليبيا تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه الغاية، وكجزء من سياسة الإصلاح الشاملة التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، أصدرت ليبيا القانون رقم ٩ سنة ٢٠١٠ بشأن الاستثمارات الأجنبية. القانون ، يسمح للمستثمرين الأجانب بتأسيس أعمال في جميع القطاعات الصناعية الرئيسية، بخلاف النفط والغاز، ويمكن أن يكون المشروع الاستثماري مملوكا بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي بشرط

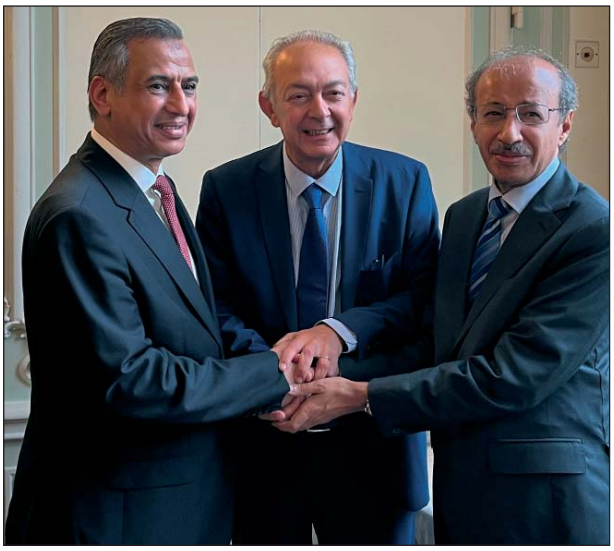

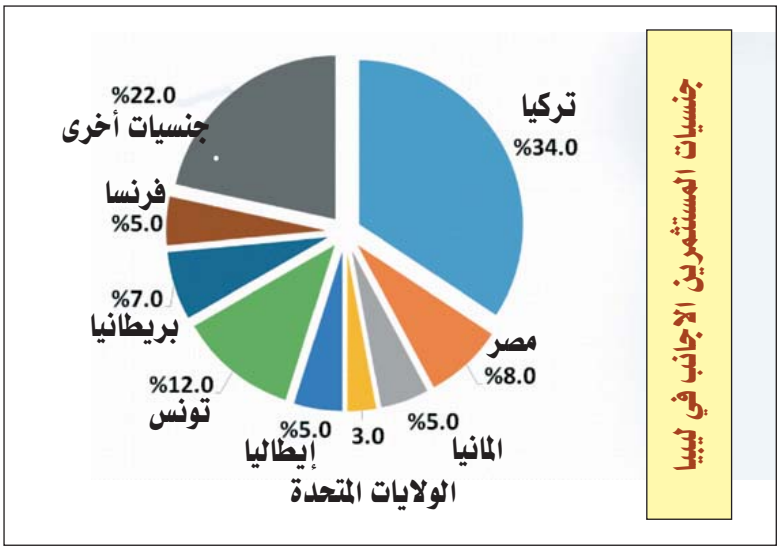

أن يتجاوز الاستثمار ٥ ملايين دينار. كما يمكن للمشاريع الاستثمارية التي تدخل في نطاق قانون الاستثمارات الأجنبية رقم ٩ الاستفادة من عدة امتيازات، أبرزها الإعفاءات من الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد وغيرها من الضرائب المماثلة على الآلات والمعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ المشروع. كما يمنح القانون الجديد إعفاءات من بعض الرسوم على الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع لمدة ٥ سنوات عند إعادة استثمار هذه الأرباح .

وفي ختام هذا الفصل، أشار السيد كاجيجي أن من بين المستثمرين الأجانب في بلاده ٣٤٪ أتراك، ٨٪ مصريون، ١٢٪ تونسيون، ٧٪ إيطاليون، ٥٪ فرنسيون وألمان وبريطانيون و٢٢٪ من جنسيات أخرى مختلفة. أما مجالات استثمار هذه الشركات فتتوزع بنسبة ٣٧٪ في قطاع النفط، و١٧٪ في الكهرباء، و٣٩٪ في الإنشاءات، و٧٪ في الاتصالات.

وفي نهاية العرض، فتح سعادة السفير حواراً مع المشاركين حول مواضيع مختلفة، أبرزها القطاع المصرفي الليبي، وبعض الجوانب المرتبطة بمشاكل الدفع بالنسبة للشركات الأجنبية، وتحديث قانون الاستثمارات، وأدوات تحرير الاقتصاد، وأشار : " تشريعاتنا تشجع وتحمي الاستثمارات الأجنبية، ونحن على استعداد لبناء علاقات تعاون معكم على أساس الاحترام المتبادل وحماية حقوق جميع الأطراف" وأضاف: "القائد هو الذي لا يبقى في مكانه بل يسافر ويكتشف الفرص بنفسه. لا تنتظروا أكثر، اختاروا ليبيا ".

احتياطيات ليبيا من العملات الأجنبية تقدر بنحو ٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢

بعد توقف دام عشر سنوات، نشر صندوق النقد الدولي في شهر يونيو الماضي أول تقييم له لوضع الاقتصاد في ليبيا. ويشير خبراء مؤسسة النقد في تقريرهم عن التقلب الشديد الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي الذي يتطور بطريقة متأرجحة. وتوقعوا نسبة نمو تبلغ ١٨,٨ بالمئة في نهاية العام الحالي، بعد -١١,٤ بالمئة في ٢٠٢٢، و+٢٨,٣ بالمئة في ٢٠٢١، و-٢٩,٥ بالمئة في ٢٠٢٠، وذلك حسب تطور الأسعار العالمية للنفط والإنتاج المحلي.

ويشير صندوق النقد الدولي أيضًا أن ارتفاع أسعار النفط مكّن ليبيا من تحقيق فوائض كبيرة في الميزانية (٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١ و٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢) وسمح لها بجمع احتياطيات من العملات الأجنبية الصعبة تقدر بنحو ٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، أو ٢٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٤ سنوات من الواردات.

وعلى الرغم من الاعتراف بحسن التدابير في مجال الاستقرار والتقدم المحرز في إدارة النظام المالي، يدعو خبراء صندوق النقد الدولي إلى سياسة اقتصادية وميزانية حقيقية طويلة الأجل. ويشيرون إلى أن التدابير الحالية لا تسمح سوى بإعادة توزيع عائدات النفط على شكل أجور وإعانات وهي بذلك تهدد استقرار الاقتصاد والمساواة بين الأجيال. ومن بين التوصيات التي يوجهها صندوق النقد الدولي إلى السلطات الليبية : إعادة توحيد البنك المركزي وفك ارتباطه بالقطاع المصرفي، وتشديد الرقابة على حوالي ٢٠٠٠ شركة عامة، وإصلاح شامل لإدارة الضرائب ومراقبة أكثر صرامة على العمليات الجمركية من أجل حشد المزيد من الإيرادات غير النفطية.

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment, now

As a world leader in essential environmental services,
we supply high-quality water, suited to every type of use,
and ensure the protection of this common good.
We recover wastewater and waste to convert them into new resources.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

SUEZ

© Getty Images

خطة الحكومة لتشجيع التصدير وزيادة عدد الشركات الفرنسية المصدرة

الميزان التجاري للسلع والميزان التجاري لقطاع الخدمات وميزان عائدات الشركات الفرنسية المتواجدة في الخارج، هذه هي الجبهات التي تدور عليها معركة التجارة الخارجية الفرنسية. هذا ما كتبه السيد أوليفييه بيشت، الوزير المنتدب لدى وزير أوروبا والشؤون الخارجية، المسئول عن التجارة الخارجية والجاذبية، والمسئول عن الفرنسيين في الخارج، في التقرير الأخير حول التجارة الخارجية الفرنسية.

ميزان عائدات الشركات الفرنسية المتواجدة في الخارج يحقق بشكل عام نتائج إيجابية جيدة في نهاية كل سنة (+١٤ مليار يورو في النصف الأول من السنة الجارية) كذلك الأمر بالنسبة لميزان قطاع الخدمات الذي يسجل غالباً أرباحا إيجابية مرتفعة (+٢٠ مليار يورو في النصف الأول من السنة الجارية)، يبقى التحدي الحقيقي بالنسبة لميزان تجارة السلع الذي يجب العمل لسحب التجارة الخارجية من عجزها الثقيل الذي يتفاقم منذ سنوات (-٥٤ مليار يورو في النصف الأول من السنة الجارية)، أو على الأقل لإعادته إلى التوازن.

ولتحسين هذا الوضع، ليس بالضرورة اللجوء لصنع المعجزات ! بل يكفي العمل على تسريع تدويل المؤسسات، وزيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة ومساعدتها على العمل لتقوية مواقعها في الأسواق الخارجية وتشجيعها على دخول أسواقا اقتصادية جديدة في جميع القارات هذا ما كتبه أيضًا الوزير المنتدب، أوليفييه بيشت، في التقرير الفائت الذكر. ووفقا لأحدث تقرير عن الشركات الفرنسية المصدرة، خلال فترة الأرباع الاقتصادية الأربعة المنتهية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي عدد الشركات المصدرة للسلع من فرنسا بمقدار ٥٠٠٠ وحدة مقارنة بالفترة السابقة نفسها ووصل إلى ١٤٦,٩٠٠ شركة مصدرة، مقارنة بـ ١٢٥,٠٠٠ في عام ٢٠١٨. وقد حددت الحكومة هدف الوصول إلى ٢٠٠,٠٠٠ شركة مصدرة بحلول عام ٢٠٣٠. المهمة ليست بسهلة، ولكن للوصول للنتيجة المطلوبة وتخفيف العجز في ميزان تبادل السلع لا بد من بذل الجهود، والخطة الجديدة التي قدمها الوزير المنتدب في نهاية أغسطس الماضي تهدف لرفع ومواجهة هذا التحدي.

الخطة الجديدة تم توفير لها ميزانية قدرها ١٢٥ مليون يورو، وتم تقسيمها إلى ١٣ إجراءً كما تم بناءها حول ثلاثة محاور رئيسية أساسية : " الاستثمار في الأشخاص والأقاليم " و " تعزيز التعريف بشهرة العلامات والخبرات والمهارات الفرنسية في كافة الأسواق والمناطق الجغرافية المتنامية مع التركيز على قطاعات الغد " ، وأخيراً " دعم إعادة التصنيع في فرنسا " . تتوافق الخطة الجديدة تمامًا مع خطة ـ فرنسا ٢٠٣٠ ـ التي تهدف إلى تطوير القدرة التنافسية الصناعية للشركات الفرنسية ولتقنيات المستقبل، وهي جزء من حزمة الإجراءات الملموسة التي تم تطويرها من أجل تحقيق الهدف المنشود والوصول إلى ٢٠٠ ألف شركة مصدر بحلول عام ٢٠٣٠.

هذه الخطة التي تتوجه الى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، توفر المساعدة بشكل ملموس لهذه المؤسسات لتشجيعها على تعزيز وجودها ومكانتها في الأسواق الدولية ودعمها ومساعدتها لدخول أسواق جديدة، لاسيما من خلال حضور أكثر نشاطا في المعارض التجارية الدولية، والدعم لتوظيف شاب مخصص لعمليات التصدير في المركز الفرنسي للمؤسسة، والعمل لتعزيز وجود المنتجات الفرنسية على منصات البيع الرئيسية عبر الإنترنت، وتدريب رواد الأعمال الشباب على قضايا وتحديات التصدير.

" يمكن لفرنسا، بل يجب عليها، أن تصبح قوة تصديرية وتجارية عظمى. هكذا كانت في الماضي وليست هناك حتمية بعدم العودة مرة أخرى إلى هذه المكانة، لأن استمرارية العجز التجاري شيء غير مقبول، حسب قول الوزير المنتدب وليفييه بيشت.

بعض الإجراءات في خطة التصدير:

- التعريف بخطة ـ فرنسا ٢٠٣٠ ـ دوليا.
- حث البرلمانيين على المشاركة في عملية تشجيع وتحفيز التصدير.
- زيادة الدعم للمشاركة ضمن الأجنحة الفرنسية في المعارض التجارية.
- الترويج للشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التجارة الإلكترونية على منصات ونوافذ ـ بيزنس فرانس ـ الإلكترونية ومنصات التجارة الإلكترونية العالمية.
- دعوة المشترين الأجانب لزيارة المؤسسات الفرنسية.
- تعزيز برامج الدعم الجماعي المكثفة.
- تجنيد المزيد من الشباب المتطوعين لترويج التصدير وتدريبهم .
- تجنيد متطوعين لترويج التصدير في المناطق والأقاليم.

لمزيد من المعلومات، الاتصال :
dominique.brunin@ccfranco-arabe.org

تطور الصادرات الفرنسية في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من عام ٢٠٢٣

قدمنا في الطبعة الأخيرة من نشورتنا دراسة عن تطور الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية خلال الربع الأول من ٢٠٢٣، نواصل في هذا العدد دراستنا للأرقام المتعلقة بالنصف الأول من العام الجاري لمعرفة مسار الصادرات الخارجية الفرنسية وإذا كانت خلاصة النتائج التي حصلنا عليها خلال الربع الأول تتبع نفس المسار التصاعدي.

في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، على الرغم من تباطؤ التجارة الدولية، واستمرار التوترات العالمية والأسعار التي لا تزال مرتفعة نسبيا، تبدي التجارة الخارجية الفرنسية بعض المرونة. من حيث القيمة، انخفضت صادرات السلع بشكل طفيف بنسبة -٠,٨٪ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٢٢، بينما انخفضت الواردات بشكل أكثر حدة بنسبة -٩,٤٪. مما أدى إلى تحسن واضح في العجز التجاري الذي بلغ -٥٤ مليار يورو مقارنة بـ -٨٩ مليار يورو في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢. ويعود هذا التحسن إلى زيادة الصادرات في قطاع الطيران (+١٢٪)، وقطاع السيارات (+٨٪)، والعطور ومستحضرات التجميل (+٧٪)، والمنسوجات (+٣٪)، في الوقت ذاته نلاحظ انكماش الميزان التجاري في قطاع الزراعة والأغذية بنحو ٣ مليارات يورو.

وباستثناء الطاقة والمعدات العسكرية، تحسن رصيد نصف العام بمقدار ٧ مليارات يورو ليصل إلى -٣٠ مليار يورو. علاوة على ذلك، يظهر ميزان الخدمات في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ فائضاً أعلى بكثير من مستوى ما قبل الأزمة، كما يحافظ ميزان الدخل للشركات على أدائه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢. وبذلك يرتفع عجز الحساب الجاري الكلي بمقدار ٣٠ مليار يورو في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ ليبلغ -٩,٦ مليار يورو. وتجدر الملاحظة إلى تحسن الميزان التجاري مع جميع مناطق العالم تقريبًا، كما تبدي الصادرات ديناميكية خاصة تجاه الدول التي وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي.

الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية

في طبعتنا الأخيرة من يوليو/ أغسطس، أشارت أرقام التجارة الخارجية لفرنسا مع الدول العربية الى زيادة الصادرات الفرنسية بنسبة + ٦٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣. هذا الأداء الجيد تؤكده أرقام الصادرات الفرنسية خلال النصف الأول من السنة حيث حققت خلال هذه الفترة نسبة ارتفاع تصل إلى +٧٪ وحجم أعمال يقارب ١٤,٥ مليار يورو.

مع دول المغرب العربي، ارتفعت الصادرات الفرنسية في النصف الأول من ٢٠٢٣ بنسبة +٤٪ وبلغت ٧,٣ مليار أورو. فارتفعت الصادرات إلى المغرب بنسبة +٢٪ (٣,١ مليار يورو). والى الجزائر بنسبة +١٩٪ (٢,٢ مليار يورو) وبنسبة +٢٢٪ الى ليبيا (٩٠,٧٧١ مليون يورو) وموريتانيا (١٠٥,٠٦٢ مليون يورو). أما بالنسبة إلى تونس فقد انخفضت الصادرات الفرنسية بنسبة -٧٪ (١,٧ مليار يورو). الأداء الجيد للصادرات الفرنسية إلى هذه الدول لا ينبغي أن يخفي التقدم السريع للواردات الفرنسية من دول هذه المجموعة التي ارتفعت بنسبة +١٥٪ وبلغ حجمها ١١,٦ مليار يورو، مما رفع العجز التجاري مع هذه المجموعة إلى -٤,٣ مليار يورو.

مع دول الخليج ارتفعت الصادرات بنسبة ١٦٪ وحققت حجم أعمال قدره ٥,٦ مليار يورو. وإذا أظهرت أرقام الصادرات الفرنسية تراجعا بنسبة -٦٪ إلى

السعودية (١,٧ مليار يورو). فقد ارتفعت هذه الارقام بشكل حاد نحو البحرين +١٤٣٪ (٢١١,٥٩٢ مليون يورو)، وقطر +٦٩٪ (٨١٠,٦٤٩ مليون يورو)، والكويت +٤٣٪ (٣٣٠,١٤٣ مليون يورو)، وعمان +٣٠٪ (١٦٤,١٠٦ مليون يورو) والإمارات العربية المتحدة +١٤ ٪ (٢,٤ مليار يورو). وبشكل عام، كانت نسبة الزيادة في الصادرات الفرنسية مع دول الخليج (+١٦٪) خلال هذه الفترة اعلى من وارداتها من دول هذه المجموعة (+١٠٪). لكن ثقل فاتورة الطاقة، خاصة مع المملكة العربية السعودية، وانخفاض صادرات الطائرات وأجهزة القياس إلى قطر كان لهما تأثير كبير على النتائج. ومع ذلك، تحسن الميزان التجاري وانتقل العجز من -٥٧٩,٣٠٨ مليون يورو إلى -٣٦٣,٩٣٧ مليون يورو.

ومع مجموعة الدول الثالثة التي تضم مصر والسودان وجيبوتي وجزر القمر ولبنان وسوريا والعراق والأردن وفلسطين، انخفضت الصادرات الفرنسية بنسبة -٥٪ وحققت حجمًا قدره ١,٥٨ مليار يورو في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١,٦٦ مليار في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وانخفضت الصادرات الى مصر بنسبة -٤٪ (٩٠٥,٧٣٩ مليون في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقابل ٩٤٤,٥٠٦ مليون في النصف الأول من عام ٢٠٢٢)، و-٣٢٪ الى العراق (١٤٨,٦٣٢ مليون يورو مقارنة بـ ٢١٨,٥٦٩ مليون يورو)، و-٣٦٪ الى اليمن (٤٦,٦٢٧ مليون يورو مقابل ٧٢,٨١٠ مليون يورو). في المقابل، ارتفعت الصادرات الفرنسية بشكل ملحوظ إلى جيبوتي بنسبة +٢٧٪ (٤٧,٩٠٣ مليون يورو مقابل ٣٧,٨٣٩ مليون يورو)، و+١٤٪ إلى لبنان (١٨٠,١٣٦ مليون يورو مقابل ١٥٨,٢٥٢ مليون يورو)، و+٤٪ إلى الأردن (١٨٠,٦٥٨ مليون يورو). يورو مقابل ١٧٣,٠٢٩ مليون يورو). علاوة على ذلك، ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى سوريا وفلسطين بنسبة +٧٠٪ و+٣٢٪ على التوالي، لكن حجمها لا يزال منخفضًا نسبيًا.

في الحصيلةً، ارتفع حجم التجارة بين فرنسا والدول العربية في النصف الأول من العام الجاري بنسبة +٨٪ وبلغ ٣٢,٤ مليار يورو، وخلال هذه الفترة ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة +٧٪ وحققت ١٤,٥ مليار يورو، وارتفعت الواردات في نفس الوقت بنسبة +٩٪ وبلغت ١٩,١ مليار يورو. مما دفع الميزان التجاري نحو عجز قدره -٤,٦ مليار يورو.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

آفاق النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوترات السياسية، والتضخم، وتشديد السياسة النقدية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، تعتبر جميعها من بين العوامل التي تساهم في خلق أجواء من الاضطراب في الاقتصاد العالمي وتدفع النمو إلى التباطؤ وفقا لخبراء البنك الدولي الذين يتوقعون في آخر تقرير لهم حول الاقتصاد العالمي زيادة نمو الاقتصاد بنسبة ٣ بالمئة في نهاية السنة الجارية و٢,٩ بالمئة عام ٢٠٢٤، وهو أقل بكثير من المتوسط التاريخي الذي شهده العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ والذي بلغ نسبة ٣,٨ بالمئة.

ويتوقع خبراء البنك الدولي أن يتباطأ النمو في الاقتصاديات المتقدمة مرة أخرى مع نهاية هذا العام وان يتراجع من ٢,٦٪ عام ٢٠٢٢ إلى ١,٥٪ عام ٢٠٢٣ وإلى ١,٤٪ عام ٢٠٢٤، كما يتوقعون أن تشهد الاقتصاديات الناشئة تراجع خفيف في النمو من ٤,١٪ عام ٢٠٢٢ إلى ٤٪ في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

وبالطبع لن ينجو اقتصاد دول منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من هذا الاتجاه الهبوطي، حيث يتوقع خبراء البنك الدولي أن يتباطأ النمو فيها إلى ٢,٢٪ عام ٢٠٢٣، قبل أن ينتعش وينمو بنسبة ٣,٣٪ عام ٢٠٢٤ على ضوء التحسن المأمول للمناخ الاقتصادي والانتعاش المنتظر في التجارة الدولية.

في الدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ٢٪ عام ٢٠٢٣، قبل أن ينتعش إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٢٤، وهو مستوى نمو بعيد جدا عن المستوى المسجل في ٢٠٢٢ والذي بلغ نسبة ٧,٣٪. تراجع النمو في هذه الدول يعود بشكل أساسي إلى تخفيضات إنتاج النفط في عام ٢٠٢٣ تطبيقاً لاتفاقيات أوبك + والاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بشكل عام. ففي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن تؤدي تخفيضات إنتاج النفط إلى ركود النشاط الصناعي والى تراجع الصادرات، مما سيؤدي إلى تباطؤ النمو إلى ٢,٢٪ عام ٢٠٢٣، بعد زيادة بنسبة ٨,٧٪ عام ٢٠٢٢.

وبالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة وبدءاً بالإمارات العربية المتحدة من المتوقع أيضًا أن يتباطأ النمو فيها هذا العام إلى ٢,٨٪ بعد نسبة نمو مرتفعة في العام الماضي بلغت ٧,٩ ٪ كما ستنخفض نسبة النمو في الكويت إلى ١,٣٪ (٧,٩٪ في ٢٠٢٢)، وفي قطر إلى ٣,٣٪ (٤,٣٪ في ٢٠٢٢)، وفي عمان إلى نسبة ١,٥ ٪ (٤,٣٪ في ٢٠٢٢)، والى نسبة ٢,٧٪ في البحرين (٤,٩٪ في ٢٠٢٢). وبالنسبة للدول الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المتوقع أن يتراجع مستوى النمو في الجزائر الى١,٧٪ (٣,٢٪ عام ٢٠٢٢)، في الوقت الذي أعلن فيه البنك الدولي عن انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة -١,١٪ بعد نمو قوي بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢٢.

وفي البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن يتبع النمو نفس المسار وأن يتباطأ إلى متوسط قدره نسبة ٣,٤٪ عام ٢٠٢٣.

ففي مصر، من المتوقع أن يتراجع النمو إلى نسبة ٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة بالإضافة إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج. بينما يتوقع خبراء البنك الدولي أن يتسارع النمو في المغرب لكي يصل إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١,١٪ عام ٢٠٢٢، وذلك بفضل ازدهار الموسم السياحي والمرونة في قطاع صناعة السيارات، على الرغم من الظروف المناخية غير المواتية التي لا تزال تؤثر على الإنتاج الزراعي.

كذلك الأمر بالنسبة لجيبوتي حيث سيرتفع النمو إلى ٤,٤٪ في نهاية السنة الجارية مقارنة بـ ٣٪ في ٢٠٢٢. وأخيراً في تونس، سيحافظ النمو هذا العام على المستوى الذي حققه عام ٢٠٢٢ وأن يسجل زيادة بنسبة ٢,٣٪، حسب توقعات خبراء البنك الدولي في حين سيواصل الاقتصاد اللبناني مساره السلبي ويسجل في نهاية العام الجاري انكماشا بنسبة -٠,٥٪ بعد انكماش بنسبة -٢,٦٪ عام ٢٠٢٢.

وبالنسبة لتوقعات النمو في العام المقبل، من المتوقع أن يسجل متوسط الانتعاش في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً بنسبة ٣,٢٪. في ظل التخلص التدريجي من تخفيضات إنتاج النفط التي كانت متبعة عام ٢٠٢٣. وأما في البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو ٣,١٪، لكنه سيظل عرضة للتغيرات الكبيرة في السياسة النقدية على المستوى الدولي، نظرا لارتفاع مستوى الدين العام في دول هذه المجموعة وإلى احتياطاتها المحدودة من العملات الأجنبية الصعبة، بالإضافة إلى التضخم والاضطرابات التي ستؤثر على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

زيادة تحويلات المهاجرين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١,٧٪ هذا العام

وفقا لأحدث تقرير عن الهجرة والتنمية الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن تزيد تحويلات المهاجرين إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة ١,٤ ٪ لتصل إلى ٦٥٦ مليار دولار، ومن المتوقع أن تزيد تحويلات المهاجرين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١,٧٪ خلال العام، مع اختلاف في توقعات حجم التحويلات بين البلدان والدول والمجموعات الفرعية في المنطقة، وبحسب البلدان المضيفة الرئيسية ودرجة تعرضها للتضخم والتقلبات المالية. وبلغت تكلفة تحويل ٢٠٠ دولار إلى المنطقة، في المتوسط، ٦,٢٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٦,٤٪ في العام السابق.

أخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج

المملكة العربية السعودية

نمو خجول للاقتصاد السعودي : سجل الاقتصاد السعودي نموًا بنسبة ١,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣. وزادت خلال هذه الفترة الأنشطة غير النفطية بنسبة ٦,١٪ على أساس سنوي (١,٦٪ على أساس ربع سنوي)، كما زادت الأنشطة الحكومية بنسبة ٢,٣٪ على أساس سنوي (٠,٥٪ على أساس ربع سنوي). من ناحية أخرى، انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة ٤,٣٪ على أساس سنوي (١,٥٪ على أساس ربع سنوي). علاوة على ذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٢٪. ويتوقع صندوق النقد الدولي عجزا في الميزانية بنسبة ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية ٢٠٢٣ مقارنة بفائض قدره ٢,٥٪ عام ٢٠٢٢. وتؤكد المؤسسة الدولية أن تخفيضات الإنتاج وهبوط الأسعار العالمية للنفط خلال السنة الجارية سوف تؤثر على عائدات الخزينة، وعلى النمو والمالية العامة. ويتوقع صندوق النقد الدولي نموًا اقتصاديًا بنسبة ١,٩٪ في عام ٢٠٢٣ (مقارنة بـ ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢)، وارتفاع مستوى التضخم بنسبة ٢,٨٪ (٢,٥٪ في عام ٢٠٢٢)، بينما سيحقق الحساب الجاري فائضًا بنسبة ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١٣,٦٪ في عام ٢٠٢٢).

انخفاض قياسي في صادرات النفط : تراجعت الصادرات السعودية من النفط في شهر أغسطس إلى أدنى مستوياتها منذ عامين. وبحسب مؤسسة بلومبرغ، انخفضت شحنات النفط الخام إلى حوالي ٥,٦ مليون برميل يوميا في شهر أغسطس مقابل ٦,٣ مليون برميل يوميا في شهر يوليو. وسجلت الصادرات السعودية من النفط الخام تراجعاً إلى الصين حيث انخفضت إلى ١,٣ مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ يونيو ٢٠٢٠. كما انخفضت الصادرات إلى معظم الوجهات الرئيسية، ولاسيما إلى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.

أكدت وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز تصنيف المملكة العربية السعودية عند A/A-1، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وبحسب وكالة ستاندرد آند بورز، هذا التصنيف يعكس الجهود التي بذلتها السلطات في تنفيذ العديد من الإصلاحات في السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص تطوير الأنشطة غير النفطية.

قدمت المملكة العربية السعودية خطاب نوايا إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم لتنظيم دورة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٣٤. نمو قطاع الرياضة في المملكة العربية السعودية وبشكل أكثر تحديدًا كرة القدم مستمر حيث تصدرت المملكة العربية السعودية هذا العام عناوين الأخبار الرياضية العالمية من خلال الترحيب ببعض أفضل لاعبي كرة القدم في العالم في النوادي المحلية.

البحرين

من المتوقع أن يصل عجز ميزانية البحرين إلى مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٣. وللتذكير، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمملكة حوالي ٤٥ مليار دولار.

البحرين تحتل المرتبة الأولى بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي في تصنيف التقرير حول الحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٢٣ الصادر عن معهد فريزر. يتم قياس درجة الحرية الاقتصادية في هذا التقرير في خمسة مجالات: حجم الحكومة، والنظام القانوني، وحقوق الملكية، واستقرار الأسعار، وحرية التجارة الدولية، والأنظمة المعتمدة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البحرين تسجل رقماً قياسياً جديداً في عام ٢٠٢٢ حيث بلغت حوالي ٢ مليار دولار، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وللتذكير، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم انخفاضا بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢٢، وفقا للأونكتاد.

الإمارات العربية المتحدة

وافقت الإمارات العربية المتحدة على ميزانية اتحادية بقيمة ١٩٢ مليار درهم (٥٢,٣ مليار دولار) للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦. وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، اعتمدت السلطات ميزانية بفائض طفيف، حيث قدرت النفقات بـ ١٧,٤ مليار دولار والإيرادات بـ ١٧,٩ مليار دولار. ٤٢٪ من الإنفاق المعتمد ضمن الميزانية ستعود لقطاع التنمية والمنافع الاجتماعية، و٣٩٪ للشؤون الحكومية، و١٩٪ لتنمية الأصول (البنية التحتية والمالية).

أطلقت أدنوك، مجموعة الطاقة التي تمتلكها حكومة أبو ظبي، عملية مناقصة لمشروع بناء خزانات وقود للطائرات لتزويد مطار أبو ظبي الدولي. ومن المتوقع إنشاء موقعين بسعة تخزين إجمالية اسمية تبلغ ٩٦ مليون طن. وتقدر تكلفة المشروع بـ ٢٥٠ مليون دولار. علاوة على ذلك، أعلنت مجموعة أدنوك عن رغبتها بتطوير مشروعها في حبشان. لالتقاط الكربون والذي سيكون لديه القدرة على التقاط وتخزين ١,٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بشكل دائم. للتذكير أعلنت مجموعة أدنوك في شهر يوليو الماضي، تقريب هدفها الخاص بالحياد الكربوني إلى عام ٢٠٤٥.

بمناسبة أسبوع المناخ في نيويورك، أكد رئيس الدورة الثامنة لمؤتمر المناخ COP28، السلطان الجابر، على وضع الصحة في قلب المناقشات التي ستدور ضمن هذا المؤتمر وتخصيص اليوم الأول لهذا اللقاء لموضوع الصحة. الدورة الثامنة لمؤتمر المناخ COP28،ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الكويت

الفرع اللندني للصندوق السيادي الكويتي، يشرف الآن على استثمارات بقيمة ٢٥٠ مليار دولار من الأصول. وللتذكير، كانت الأصول الخاضعة لإدارة الفرع في لندن عام ٢٠٠٣ ما يقارب ٢٧ مليار دولار فقط. تأسست هيئة الاستثمار الكويتية، وهي أقدم صندوق سيادي عربي، في عام ١٩٥٣. ولم يتم الإفصاح رسميًا عن القيمة الإجمالية للأصول التي يمتلكها، ولكن وفقًا ـ لغلوبال إس دبليو إف ـ وصل حجم ثروة الصندوق السيادي الكويتي إلى ٧٦٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٢، مما يؤهله ليكون ثاني صندوق سيادي في الخليج (بعد هيئة أبو ظبي للاستثمار) والخامس في العالم من حيث حجم الأصول المستثمرة.

أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) عن استحواذها على نسبة ٤٠٪ من منطقة التنقيب عن النفط رقم ٣ في منطقة دلتا النيل التي تمتلكها إحدى الشركات التابعة لشركة شل، كما تم الإعلان عن توقيع شراكة مع شركة شل مصر لحفر ثلاث آبار في هذه الكتلة .

تعهدت مؤسسة البترول الكويتية بتحقيق صفر صافي من الانبعاث الكربوني في منشآتها بحلول عام ٢٠٥٠ على الرغم من عزمها على زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط. وبحسب المدير العام للتخطيط في مؤسسة البترول الكويتية خصصت الكويت ٤١٠ مليارات دولار لتنفيذ إستراتيجية ٢٠٤٠ ، تمنها تخصيص منها١١٠ مليارات لتحول الطاقة، والباقي للاستثمارات في مجال الهيدروكربونات من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية من النفط الخام إلى ٤ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٤٠ (مقارنة بـ ٢,٩ مليون برميل يوميا حاليا).

سلطنة عمان

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان بنسبة +٢,١٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ١٧ مليار ريال عماني، أي ما يعادل ٤٤,٣ مليار دولار أمريكي، بحسب المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. علاوة على ذلك، ووفقا لوزارة المالية، سجلت السلطنة فائضا في الميزانية قدره ٧٧٣ مليون ريال عماني (٢ مليار دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣، مقارنة بفائض قدره ١,٩ مليار ريال عماني خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢.

على هامش الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الذي عقد يومي ٩ و ١٠ أكتوبر، التقى السيد أوليفييه بيشت، الوزير المنتدب لدى وزير أوروبا والشؤون الخارجية، المسئول عن التجارة الخارجية والجاذبية، وعن الفرنسيين في الخارج مع زميله العماني وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قيس اليوسف. وبحث الوزيران العلاقات الاقتصادية بين السلطنة وفرنسا واتفقا على تعزيز التعاون بين البلدين. كما التقى السيد أوليفييه بيشت بوزير الطاقة والمعادن العماني السيد سالم العوفي لمناقشة سبل التعاون بين فرنسا والسلطنة في مجال تحول الطاقة.

وفقاً لتقرير صادر عن وكالة BMI التابعة لوكالة فيتش، بلغ عدد السائحين الذين زاروا السلطنة هذا العام حوالي ٣,٥ مليون سائح، بزيادة قدرها ٢٠,٨٪ مقارنة بالعام السابق. وتشير التوقعات على المدى المتوسط إلى معدل نمو سنوي للقطاع السياحي قدره ٧,٤٪، مدفوعاً باستمرار الطلب على سياحة الترفيه والأعمال. وتشهد السلطنة تحولات كبيرة لتحفيز هذا القطاع من خلال تعزيز جاذبيته بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليه لتحسين البنية التحتية وتعزيز نمو هذا القطاع.

دولة قطر

يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣ و٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤ في امارة قطر، كما يتوقع فائضاً في الحساب الجاري بنسبة ١٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام و١٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤، ومعدل تضخم بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٣ و٢,٣٪ في عام ٢٠٢٤.

أعلنت توتال إنيرجي ومجموعة قطر للطاقة عن توقيع اتفاقيتين لتوريد الغاز الطبيعي المسال. تم توقيع العقدين في ١١ أكتوبر ٢٠٢٣ لمدة ٢٧ عامًا، ينص العقدان على تسليم ٣,٥ مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال إلى فرنسا، يبدأ تسليمها اعتبارًا من عام ٢٠٢٦ من حقول النفط في المنطقة الشمالية والمنطقة الشرقية وأشار الوزير القطري عند توقيع الاتفاقيتين إلى رغبة قطر في دعم أوروبا وإمدادها بالطاقة منخفضة الكربون، كما أشار إلى التعاون في هذا المجال بين فرنسا وقطر منذ عام ٢٠٠٩.

أطلقت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات القطرية مؤشر لنضوج التحول الرقمي في الدوائر والمؤسسات الحكومية. وتأتي هذه المبادرة ضمن رغبة الإمارة في ز رقمنة ز خدماتها الحكومية ضمن إستراتيجيتها الرقمية لعام ٢٠٢٦

في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتعليق الزيادة في أسعار الفائدة، أبقى مصرف قطر المركزي على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير للودائع (٥,٧٥٪) والقروض (٦,٢٥٪) وإعادة التمويل (٦٪).

مصر

وفقًا للالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، لتوضيح قطاعات تدخل الدولة في الاقتصاد وبهدف دعم النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، أعلنت السلطات المصرية بيع حصص في ٣٢ شركة عامة بحلول يونيو ٢٠٢٤. في المرحلة الاولى تم الإعلان عن بيع حصص عامة في سبع شركات بمبلغ إجمالي يعادل ٢ مليار دولار تم الإضافة إليها صفقات جديدة في شهر يوليو الماضي بمبلغ إضافي بقيمة مليار دولار. وأعلنت الحكومة في ٢٩ أغسطس، عن تسويق معاملات جديدة لجذب ٥ مليارات دولار إضافية بين أكتوبر ٢٠٢٣ ويونيو ٢٠٢٤. تتعلق هذه المبيعات بمحطتين لتوليد الطاقة ، وشركتان يمتلكهما الجيش (الوطنية وصافي)، ومحطة كهرباء بني السويس، وعدد من محطات تحلية المياه بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة ثلاث شركات عامة جديدة (المصرية للاتصالات، الشركة الشرقية، والعز الدخيلة) إلى القائمة الأولية، ليصل عدد الأصول إلى ٣٥ شركة مدرجة كجزء من برنامج بيع الحصص العامة.

كجزء من السياسة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وجاذبية مصر، اعتمد المجلس الأعلى للاستثمار مجموعة من ٢٢ إصلاحًا إداريًا وضريبيًا من بينها إلغاء العديد من الإعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الشركات العامة، وتوسيع نطاق المشاريع المؤهلة للحصول على مساعدات الدولة، وإنشاء منصة رقمية من قبل سلطة المنطقة الحرة لتسهيل الاستثمارات الجديدة وتبسيط إجراءات إنشاء الأعمال. الطموح المعلن هو زيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمارات لتصل إلى ٤٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٦.

استقبلت مصر أكثر من ٧ ملايين سائح في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، بزيادة بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضي خلال نفس الفترة. وبحسب الأهداف التي أعلنتها وزارة السياحة تسعى مصر لاستقبال ١٥ مليون سائح مع نهاية هذا العام. تشكل السياحة ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية في البلاد وهي في قلب إستراتيجية الحكومية التي تهدف إلى جذب ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٨ وزيادة إيرادات القطاع ثلاث أضعاف.

أبلغت السلطات المصرية لجنة ـ العوائق الفنية أمام التجارة ـ التابعة لمنظمة التجارة العالمية في ٨ أغسطس ٢٠٢٣ بتمديد الفترة التي يتم خلالها قبول واردات الحليب ومنتجات الألبان إلى مصر دون شهادة الحلال IS EG وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (التاريخ الوصول إلى الموانئ المصرية).

تونس

سجل النمو التونسي تباطؤا واضحا في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ مع انكماش بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع الأول من العام نفسه. وتأثر النمو في الربع الثاني بشكل خاص بضعف الأداء في القطاع الزراعي الذي انخفض نشاطه (بنسبة ١٢,٥٪ على أساس سنوي و٧,٩٪ أساس فصلي)، كما تأثر النمو من تراجع النشاط في قطاع البناء (الذي انخفض بنسبة ١٠٪ من ربع إلى آخر) وأخيراً تراجع النشاط في الصناعة (-٢,١٪ على أساس سنوي و-١,١٪ على أساس فصلي). يُعزى الانخفاض في القطاع الصناعي بشكل خاص إلى الأداء الضعيف في قطاع الصناعات الغذائية (-٤,٤٪ على أساس سنوي و- ٠,٦٪ على أساس فصلي)، وفي قطاع النسيج والملابس (-٨,٥٪ على أساس سنوي). وفي القطاع الاستخراجي، انخفض استخراج التعدين بنسبة ١٤٪. بينما سجل قطاع الخدمات نموا بنسبة +٢,٩٪ على أساس سنوي. و + ٠,٢٪ على أساس فصلي، مدفوعًا بالأداء الجيد لقطاع الفنادق والمطاعم (+١٧,٥٪ على أساس سنوي و+١,٧٪ على أساس فصلي) في سياق استئناف عودة السياحة.

تتيح احتياطيات تونس من العملات الأجنبية تغطية ١٩٠٪ من واردات المواد الغذائية والطاقة بالأسعار الجارية لشهر أغسطس ٢٠٢٣، بحسب المعهد الوطني للإحصاء، الذي يشير إلى أن قيمة احتياطيات تونس من العملات الأجنبية تبلغ ٢٦,٣ مليار دينار، أي ما يعادل ١١٦ يوما من الواردات، مما يضع البلاد على مقربة من العتبة الأمنية (١٢٠ يوما من الواردات).

تتوقع وكالة التصنيف الدولية ـ فيتش ـ انخفاض العجز في الميزانية التونسية إلى ٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٦,٩٪ عام ٢٠٢٢، وذلك بفضل التدابير المتخذة في تكاليف الرواتب، والإصلاحات الضريبية وتحسين موارد الدولة . وبناءً على هذا التقييم، من المتوقع أن يشهد العجز المزدوج (عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات) تراجعاً ملحوظاً مع نهاية العام المالي الحالي.

ارتفعت الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي التي تمثل٧١٪ من إجمالي الصادرات التونسية بنسبة ١٤,١٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣. وبحسب المعهد الوطني للإحصاء، فإن هذا التطور يعود لارتفاع الصادرات نحو عدة شركاء مثل فرنسا (+٩,٢٪)، وإيطاليا (+١٨,٧٪)، وألمانيا (+١٣,٨٪)، وإسبانيا (+٣٢,٨٪)، وهولندا (+١٩,٦٪). ونحو الدول العربية حيث ارتفعت الصادرات التونسية إلى الجزائر (+٢٨,٣٪) وليبيا (+٩,٦٪). في المقابل، انخفضت الصادرات التونسية إلى مصر (-٢٥,٢٪)، والمغرب (-٧,٩٪). وبالنسبة للواردات التونسية من الاتحاد الأوروبي والتي تمثل ٤٣,٤٪ من إجمالي الواردات التونسية، فقد سجلت تراجعاً بنسبة -٧,٥٪.، حيث انخفضت الواردات بنسبة ٤٪ من فرنسا، و١٤,٧٪ من إيطاليا، و١٦,٢٪ من إسبانيا. وفي المقابل ارتفعت نسبة الواردات التونسية ١٧,٤٪ من ألمانيا و٢٥,٥٪ من هولندا. خارج الاتحاد الأوروبي، زادت الواردات التونسية من روسيا (+١٣٧,٣٪)، وأوكرانيا (+٧١,٥٪)، وسويسرا (+١٠,٧٪)، والمملكة المتحدة (+١٥,٦٪)، بينما انخفضت هذه الواردات من تركيا (-٢٧٪) والصين (-٦,٨٪) والولايات المتحدة (-١٦,٤٪).

المغرب

يشكل قطاع الصناعات الغذائية في المغرب أحد أهم دعائم الصناعة الوطنية. هذا ما قاله رئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات المغربية، السيد الحسين عليوى، خلال اجتماع المؤتمر العربي حول الأمن الغذائي، الذي تم تنظيمه تحت الرعاية السامية، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، خلال يومي ٩ و١٠ أكتوبر بمراكش. وقال السيد عليوى أن قطاع الصناعات الغذائية في المغرب يكتسب أهمية إستراتيجية ، لأنه يساهم في ضمان الأمن الغذائي، ويمثل ١٥٪ من صادرات القطاع الصناعي، و٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل أكثر من ١٥٠ ألف شخص، أو ٢٥٪ من العاملين في القطاع الصناعي. وأشار أن الحكومة، من خلال مخططي ـ المغرب الأخضر والجيل الأخضر ـ عملت على إعادة هيكلة وتعزيز هذا القطاع، مما ساهم في ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة عالية. كما أكد السيد عليوى على ضرورة العمل على تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الدول العربية في هذا القطاع ودعم التعاون في مختلف مجالاته لمواجهة التحديات ومن بينها ضمان الأمن الغذائي. واعتبر أن دور الغرف المهنية والمؤسسات العربية الأخرى هام لمد جسور التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين ولتشجيع الاستثمارات ولتكييف الإنتاج مع النمو السكاني في العالم العربي. كما أكد رئيس اللجنة الاتحادية لدول غرب أفريقيا على ضرورة التغلب على العوائق التي تعرقل تحقيق النمو المطلوب، خاصة تلك المرتبطة بالتغير المناخي والجفاف والفيضانات وانتشار الأوبئة، وشدد السيد الحسين عليوى على ضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية والسياسية في هذا الصدد لضمان الغذاء المناسب والصحي والكافي. ودعا إلى تطوير تبادل الخبرات والبيانات حول الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي.

بعد الديناميكيات القوية التي عرفتها خلال العامين الماضيين، من المتوقع تشهد التجارة الخارجية المغربية ركودا فعليا في نهاية ٢٠٢٣ قبل أن تنتعش نسبيا في عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع ان تشهد الصادرات المغربية شبه استقرار في نهاية السنة الجارية في ظل التراجع في مبيعات الفوسفات على الرغم من استمرار النمو في قطاع السيارات. التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٢٤ تشير إلى تحسن الصادرات بنسبة ٥,٨٪ بفعل عودة نمو صادرات الفوسفات التي ستبلغ ٨٤,٦ مليار درهم واستمرار الأداء الجيد لقطاع السيارات الذي ستبلغ مبيعاته ١٥٥ مليار. أما بالنسبة للواردات من المتوقع أن تبقى هذه السنة على مستويات العام الماضي مع تخفيضات في فاتورة الطاقة تصل إلى ١٤٩,١ مليار درهم. على أن تسجل الواردات زيادة بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤، مدفوعة بالزيادة في واردات المنتجات شبه المصنعة والسلع الاستهلاكية.

الجزائر

في تقريره الأخير عن الوضع الاقتصادي، يتوقع البنك الدولي نمواً للناتج المحلي الجزائري أقل استدامة من الذي عرفته عام ٢٠٢٢ حيث يتوقع نسبة النمو في نهاية السنة الجارية الى ١,٨٪ مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في القطاعات غير النفطية، والإنفاق العام، والاستهلاك وقطاع الخدمات. وبالنسبة للتضخم فيتوقع البنك الدولي ان تكون نسبته ٨,٦٪ (مقابل ٩,٣٪ عام ٢٠٢٢). وفيما يتعلق بميزان الحسابات الخارجية، يشير البنك الدولي الى تدهور ميزان الحساب الجاري من +٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ إلى +١,٩٪ في عام ٢٠٢٣، تحت تأثير انخفاض الصادرات وارتفاع طفيف في الواردات. علاوة على ذلك، تشير توقعات البنك الدولي أن انخفاض عائدات النفط والغاز والزيادة المعلنة في الإنفاق العام سيؤديان إلى اتساع عجز الموازنة الذي سيصل إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣ (مقارنة بـ ٢,٩٪ عام ٢٠٢٢) وعلى ان يصل الدين العام إلى ٦١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣، (مقارنة بـ ٥٥,٦٪ عام ٢٠٢٢). وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، يتوقع البنك الدولي زيادة النمو بنسبة ٢,٦٪، معتمدا على فرضية عودة الانتعاش في القطاع الزراعي من جهة وزيادة تصدير النفط بفعل انتعاش النشاط العالمي.

وفقا لبيانات الجمارك الفرنسية، ارتفع حجم التجارة بين فرنسا والجزائر بنسبة ٢٤,٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، لتبلغ ٢,٧ مليار يورو. وارتفعت الواردات الفرنسية من الجزائر بنسبة +٢٦٪، إلى ١,٧ مليار يورو، مدفوعة بواردات المحروقات (+٣٣٪، إلى ١,٤ مليار يورو). أما الصادرات الفرنسية إلى الجزائر فقد شهدت بدورها ارتفاعا بنسبة ٢٣٪ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢٢، لتبلغ ٩٩٥ مليون أورو. واحتلت المنتجات الصناعية نسبة ٤٣٪ من إجمالي الصادرات الفرنسية إلى الجزائر، وحققت زيادة بنسبة ٣٧٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٢. وسجلت مبيعات المعدات الميكانيكية، ثاني أكبر السلع المصدرة، زيادة بنسبة ٩,٧٪ إلى ١٩٢ مليون يورو (مقابل ١٧٥ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٢)، بينما احتل قطاع معدات النقل المرتبة الثالثة في حجم الصادرات الفرنسية الى الجزائر بلغت قيمته ١٨٦ مليون يورو اي بزيادة تعادل +٩,٩٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٢). وقد أدى الارتفاع الكبير في الواردات الفرنسية من الجزائر مقارنة بالصادرات الفرنسية إليها إلى تدهور الميزان التجاري وانتقل من ٥٥٦ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ إلى ٧١٨ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

الاردن

وفقاً للبنك المركزي الأردني، سجلت تحويلات العمالة الوافدة نمواً طفيفاً (+٠,٦٪) خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣، حيث ارتفعت من ٢,٢٥ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٢٦ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، من غير المتوقع أن ينخفض حجم الأموال المحولة في عام ٢٠٢٣ وسيبقى يمثل ما يقارب ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

بحسب الأرقام التي نشرتها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، بلغ معدل التضخم في نهاية شهر سبتمبر الماضي نسبة ١,١٩٪ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٢٢. وباحتساب المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، يبلغ معدل التضخم ٢,٣١ ٪. وللتذكير، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٢. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل التضخم إلى ٢,٧٪ في نهاية عام ٢٠٢٣.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

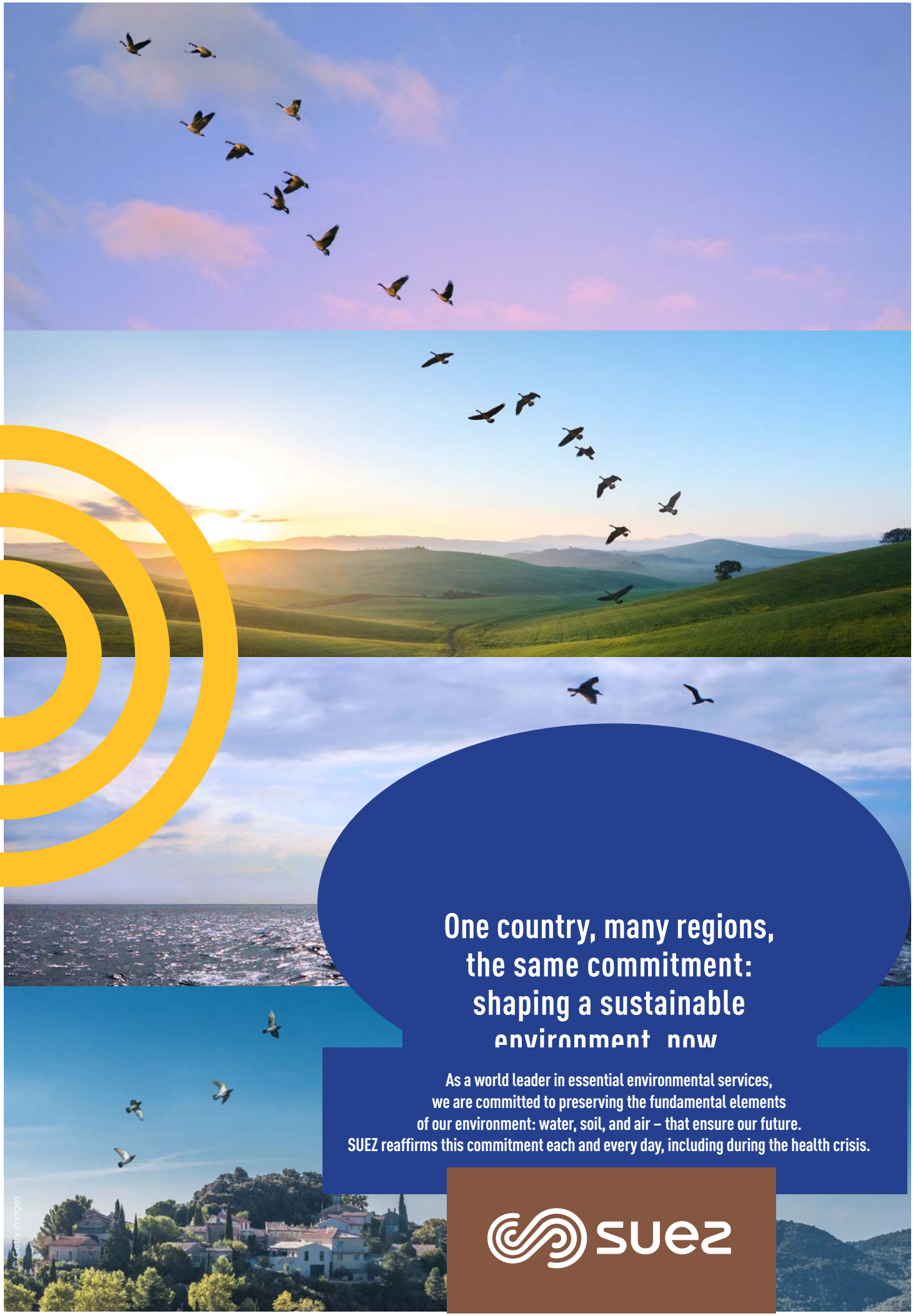

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment, now

As a world leader in essential environmental services,
we are committed to preserving the fundamental elements
of our environment: water, soil, and air – that ensure our future.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

SUEZ

© Getty Images